Narrations of Shuʿayb ibn Abī Ḥamza Deemed Defective Due to Variant Transmissions in al-Dāraqutnī's *ʿIlal*: A Critical Study

Dr. Asma Bint Eid Bin Eabd Allah Almuhlabadii[(1)*]

Received: 28/06/2025 Accepted: 07/09/2025 published: 03/06/2026

Abstract

This study examines the narrations transmitted by Shuʿayb ibn Abī Ḥamza al-Dimashqī (d. 162 AH) in which al-Dāraqutnī identified discrepancies. It aims to provide a critical analysis of these narrations in order to uncover the nature of the underlying defects (*ʿilal*), evaluate the positions of al-Dāraqutnī and other hadith critics, and determine the acceptability or rejection of these reports. The study adopts an inductive analytical methodology.

The findings reveal that the most common types of discrepancies involve substitution, addition, and omission. The majority of Shuʿayb's narrations are classified as *ṣaḥīḥ* (authentic), while those that do not reach this level are generally attributed to deficiencies in narrators below him in the chain of transmission. Furthermore, al-Dāraqutnī affirmed two of these narrations and suspended judgment on the remainder.

The study recommends that scholars give greater attention to collecting and analyzing the narrations of reliable transmitters as found in the books of *ʿilal* (hidden defects). It also emphasizes the importance of clarifying their status and identifying the causes of any defects through precise and rigorous scholarly analysis.

Keywords: Narrations, Shuʿayb, discrepancies, defects (ʿilal), al-Dāraqutnī.

مرويات شعيب بن أبي حمزة المعلة بالاختلاف في علل الدارقطني: دراسة نقدية

د. أسماء بنت عيد عبد الله المحلبدي

ملخص

يتناول هذا البحث الأحاديث التي رواها شُعيب بن أبي حمزة الدمشقي (ت ١٦٢هـ)، وذكر الدارقطني فيها اختلافًا، ويهدف إلى دراسة هذه الأحاديث دراسة نقدية للكشف عن طبيعة تلك العلل، وتحليل موقف الدارقطني والنقاد الآخرين منها، ومناقشة مدى قبول تلك المرويات أو ردّها، وَفْقَ منهجٍ استقرائي تحليلي؛ وخلص إلى نتائج كان من أهمها: أن جنس الإعلال بالإبدال، والزيادة والنقص كان الأظهر في الاختلاف، ومجموع أحاديث شعيب دائرة في الصحيح، وما نقص عن رتبة الصحة فهو من الرواة دونه، وترجيح الدارقطني كان في اثنين منها وتوقف في الباقي. ومما يوصي به الباحث: العناية بجمع ودراسة أحاديث الثقات الواردة في كتب العلل، وتحرير حكمها وبيان عللها.

الكلمات المفتاحية: روايات، شعيب، اختلاف، علل، الدارقطني.

(1) Researcher, Department of Hadith and Its Sciences, Kingdom of Saudi Arabia.

* ***Corresponding Author:*** asma71235@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v22i2.755

المقدمة:

إنَّ الحمد لله، نَحمَدُه ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفُسِنا ومن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهدُ أنَّ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله.

أمَّا بعدُ:

فالعلم سبيلُ الخشيةِ، وطريق الجنة، وأفضلُه: العلمُ بكتاب اللهِ، وبسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأشرفُ علومِ السُّنة وأعلاها شأنًا: عِلمُ عِلَلِ الحديث، ومن أبرز المصنَّفات في هذا الباب وأعظمها نفعًا: كتاب العلل للحافظ أبي الحسن الدارقطني. ومن كبار أصحاب الزهري: شُعيب بن أبي حمزة الدمشقي (ت ١٦٢هـ)، الذي أجمع الأئمة على صدقه. وقد وردت له في كتاب الدارقطني مرويات معلة بالاختلاف، فانبثقت فكرة جمعها ودراستها في بحث مستقل سمَّيْتُه: "مرويات شعيب بن أبي حمزة المعلة بالاختلاف في كتاب العلل للإمام الدارقطني دراسة نقدية". واللهَ أسألُ الهُدى، والرَّشَادَ والسَّدَاد.

مشكلة البحث:

يتناول هذا البحث جملةً من الإشكالات التي ما تزال بحاجة إلى إجابة، ويسعى إلى معالجتها من هذه خلال الدراسة، وهي:

١. ما الأحاديث التي أعلت بالاختلاف من مرويات شعيب بن أبي حمزة في كتاب العلل؟
٢. كيف تعامل الدارقطني مع هذه الأحاديث المعلة لمرويات شعيب بن أبي حمزة؟
٣. ما أنواع العلل التي أعلت بها مرويات شعيب بن أبي حمزة؟

أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره:

١. مكانة مؤلِّف الكتابِ؛ الدارقطني: فهو من أئمَّة العلل والنَّقْد الحديثي، وانتهى إليه الحفظُ ومعرفةُ العِلَل وأسماء الرجال، وصاحبُ التصانيف التي تُنبِئ عن حِفْظِه ودِقَّةِ ذهنِه.
٢. قيمة الكتاب العلمية: فالكتاب أصلٌ في بيان الروايات المُعَلَّة، وما فيها من اختلافٍ مع تحريرٍ لمسائل الإعلال، وضخامة المادَّةِ وثَرَائها بالنَّقْد الحديثي.
٣. أهميَّة دراسة الاختلاف في مرويات أحد كبار أصحاب الزهري هو شعيب بن أبي حمزة، وتميزه بكونه من الثقات المتقنين.

الدراسات السابقة:

لم أقف – فيما اطلعت عليه – على دراسةٍ أفردت مرويات شعيب بن أبي حمزة بالبحث، غير أن هناك دراسةً للدكتور محمد زايد العتيبي تناولت رواية أبي اليمان وبشر بن شعيب بن أبي حمزة وأقوال المحدثين فيهما، وهي منشورة في مجلة الدراسات الإسلامية بجامعة الكويت مج٣٣، ع١١٣، ٢٠١٨م. ويظهر وجه الاختلاف بين الدراستين في أن تلك خُصِّصت لأشهر راويين عن شعيب وجمع الأقوال فيهما، بينما اختصت هذه الدراسة بمروياته المعلة الواردة في كتاب

العلل للدارقطني.

أهداف البحث:

١. معرفة أحاديث شعيب بن أبي حمزة التي أعَلَّها الدارقطني، وحكم عليها.
٢. إبراز منهج الدارقطني في تعليل أحاديث شعيب بن أبي حمزة.
٣. الوقوف على طبيعة عِلَل شعيب بن أبي حمزة، والكشفُ عن أنواعها.

منهج البحث:

اتبعت في هذه الدراسة منهج الاستقراء، والتحليل، والنقد.

فقد قمت باستقراء الأحاديث التي رواها شعيب بن أبي حمزة، وذكر الدارقطني فيها اختلافًا، فقمت بتخريجها ودراستها وتحليلها، ونقدتها نقدًا حديثيًا، مع الموازنة بينها في ضوء منهج النقد عند المحدثين.

خطة البحث:

وقد جعلتُ هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، ثم فهارس، كالآتي:

المقدمة: عرّفت فيها بموضوع البحث، وذكرت دواعي الكتابة فيه، وخطته، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: حديث عمر ﷺ في النياحة على الميت.

المبحث الثاني: حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ في الرحم.

المبحث الثالث: حديث جابر ﷺ في دعاء الاستفتاح.

المبحث الرابع: حديث أم حبيبة ڤ في الشفاعة.

التمهيد:
ترجمة مختصرة لشعيب بن أبي حمزة.

أسمه ونسبه:

هو **شعيب بن أبي حمزة، واسم أبيه دينار**، من موالي بني أمية، يُكنى **أبا بشر**، وينتسب إلى **حمص**، وكان من كبار رواة أهل الشام.

منزلته في الحديث:

- قال **ابن معين:** من أثبت الناس في الزهري.
- وأثنى عليه **الإمام أحمد** ثناءً عاطرًا، خصوصًا من جهة ضبطه لكتابه وحسن روايته.

- وثقه الأئمة: أحمد بن حنبل، يحيى بن معين، أبو حاتم الرازي، العجلي، النسائي، يعقوب بن شيبة، وذكره **ابن حبان** في كتاب الثقات، وقال **الخليلي:** قد حصل الاتفاق على توثيقه وضبطه وحفظه.
ولهذا عُدَّ من **الثقات الأثبات**، وخصوصًا في روايته عن **الزهري**، حتى صار من أوثق تلاميذه.

خصائصه في الرواية:

- كان معروفًا بـ **شدة التحري**، حتى وصفه كل من **علي بن عياش** وأبي **اليمان** بأنه:
  - "ضنين بالحديث"، أي: شديد التحفظ في إعطاء الحديث، لا يحدّث إلا من يوثق به.
  - "عسير بالرواية"، أي: لا يكثر من التحديث، بل يقتصر على ما يراه لازمًا.
- وهذه الصفة وإن رآها بعض الرواة صعوبة، إلا أنها في ميزان علم الحديث **تزيد من قيمته**؛ إذ تدل على شدة ورعه وضبطه.

شيوخه وتلاميذه:

- أخذ عن :**محمد بن شهاب الزهري**، وهو أبرز شيوخه الذي لازمَه واعتنى بحديثه.
- وروى عنه جماعة من كبار المحدثين، منهم: **أبو اليمان الحكم بن نافع**، و**علي بن عياش الحمصي**، وابنه **بشر** وغيرهم.

وفاته:

توفي **سنة ١٦٣هـ** (ثلاث وستين ومئة) في حمص، رحمه الله رحمة واسعة [١].

المبحث الأول:
حديث عمر ﷺ في النياحة على الميت.

جاء في "العلل" للدارقطني (٥٩/٢):

١٠٩- وسُئل عن حديث ابنِ عمرَ ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ؛ «**فِي الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِالنِّيَاحَةِ عَلَيْهِ**».

... **واختُلِف عن شُعيب بن أبي حمزة**؛ فرواه بشر بن شعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن سالم، بمتابعة صالح بن كيسان، ومَن تابَعَه من رواية محمد بن يحيى عنه.

وخالَفَه عمران بن بكار، من رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيره عنه.

وكذلك حدَّثَنا به أبو محمد بن صاعد، قال: حدثنا عمران بن بكار؛ فرواه عن بشر بن شعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ.

ووهم في قوله: "نافع"، والذي قبلَه أصحُّ.

مدار الحديث وأوجه الاختلاف إجمالًا:

الحديث يرويه شُعَيب بن أبي حمزة، واختُلِف عنه، وعن بعض مَن دُونَه، في إبدال راوٍ براوٍ، على وجهين:

١. شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢. شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٠٤)، عن **عمرو بن عثمان**.

والطبراني في "الكبير" (٧٨)، عن **عبد الرحمن بن جابر البُحتُري**.

كلاهما: (عمرو بن عثمان، وعبد الرحمن بن جابر)، عن بشر بن شُعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، بلفظه[٢].

- أخرجه الدارقطني في "العلل" ١١٩/١، من طريق **عمران بن بكار**[٣]، عن بشر بن شعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ.

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج أن هذا الحديث مداره على شعيب بن أبي حمزة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: بشر بن شعيب، رواياه عنه: **عمرو بن عثمان، وعبد الرحمن بن جابر**.

الوجه الثاني: شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر ڤ، عن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: بشر بن شعيب، من رواية: **عمران بن بكار**.

وبهذا ظهر أن شعيب بن حمزة اختلف عنه بإبدال راوٍ براوٍ، فإن عمرو بن عثمان، وعبد الرحمن بن جابر، رواياه عن بشر بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن الزهري، عن سالم، بينما أبدله عمران بن بكار، فرواه، عن بشر بن شعيب، عن أبيه شعيب، فجعله من رواية الزهري، عن نافع.

ويتبين لي من خلال النظر في هذا الاختلاف رجحان الوجه الأول؛ للقرائن التالية:

١- من رواية الأكثر.

٢- تفرُّد عمران بن بكار، ومخالفته.

٣- متابعة عددٍ من أصحاب الزهري لشُعَيب بن أبي حمزة على هذا الوجه.

ومما يُقوِّي رُجحانَ هذا الوجهِ عن الزهري، متابعةُ شُعيبِ بنِ حمزة للعدد من أصحاب الزهري عليه، كما قال الدارقطني: «بمتابعة صالح بن كيسان، ومن تابَعَه»[٤]، وهم: «صالح بن كيسان، وصالح بن أبي الأخضر، ويونس، وابن أبي ذئبٍ»[٥].

ولعلَّ الوهم تطرَّق إلى عمران بن بكار – على جلالته وثقته – بسبب مخالفته وسلوكه الجادَّة: نافع، عن ابن عمر ﷺ، والصواب –كما قال الدارقطني–: «ووهم في قوله: "نافع"، والذي قبله أصحُّ» [٦]، يعني الوجه الرَّاجحَ في حديث الدراسة، فحكم الدارقطني على رواية عمران بن البكار بالوهم والخطأ.

ويتخلص مما ذكر آنفا: أن الحديث من وجهه الراجح، صحيحُ الإسناد.

المبحث الثاني:
حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ في الرحم.

جاء في "العلل" للدارقطني (١٦٢/٤):

٥٥٠- وسُئل عن حديث أبي الرَّدَّادِ اللَّيْثِي، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قَالَ اللَّهُ: أَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ... الحديث**».

... **واختُلف عن شُعَيب بن أبي حمزة**، فقال: بشر بن شُعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا الرَّدَّاد أخبَرَه عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ؛ كقول ابن أبي عَتِيقٍ، ووُهَيبٍ.

وخالَفَه أبو اليَمَانِ؛ رواه عن شعيب، عن الزهري، أخبرني أبو سلمةَ، أنَّ أبا مالكٍ اللَّيْثي أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ.

<u>مدار الحديث وأوجه الاختلاف إجمالًا:</u>

الحديث يرويه شعيب بن أبي حمزة، واختُلِف عنه، في تسمية راوٍ على وجهين:

١. شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا رَدَّادٍ أخبَرَه، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ.
٢. شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا مالك اللَّيْثي أخبَرَه، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ.

<u>تخريج الحديث:</u>

- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ١٦٢/٢، وأحمد (١٦٨١) –ومن طريقه: الضياء المقدسي في "المختارة" (٨٩٦) –، والطبري في "تهذيب الآثار" (١٦٥)، والحاكم (٧٢٧١)، من طريق **بشر بن شعيب**[٧]، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا رَدَّادٍ أَخبَرَه، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ.
- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ١٦٢/٢، والشاشي في "مسنده" (٢٣٩) –ومن طريقه: الحاكم (٧٢٧١) –، والطبراني في "الشاميين" (٣٠٥٧)، من طريق **أبي اليَمَان**[٨]، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمةَ، أنَّ أبا مالكٍ اللَّيْثي أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ.

وتابع شعيبَ بنَ أبي حمزة على هذا الوجه عن الزهري، جملةٌ من الرُّواة: وهم **محمد بن أبي عَتِيق، ومَعمَر،**

وعبيد الله بن أبي زياد، ومعاوية بن يحيى الصَّفَدي.

- أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٣)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٠٦)، والحاكم (٧٢٧٠)، من طريق **محمد بن عتيق.**

والبَزَّار في "المسند" (٩٩٣)، والخَرَائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٥٤)، وفي "مكارم الأخلاق" (٢٨٩)، من طريق **معمر.**

والمروزي في "البر والصلة" (١١٣)، من طريق **عبيد الله بن أبي زياد.**

والخَرَائطي في "مكارم الأخلاق" (٢٩٢)، من طريق **معاوية بن يحيى الصَّفَدي.**

جميعُهم (محمد بن عتيق[٩]، ومعمر[١٠]، وعبيد الله بن أبي زياد[١١]، ومعاوية بن يحيى[١٢])، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا رَدَّادٍ أَخبَرَه، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ.

واختُلِف عن معمر على وجهين؛

الأول: كما ذكر أعلاه.

والثاني: أخرجه **عبد الرزاق** في "المصنف" (٢١١٥٤) – ومن طريقه: أخرجه أحمد (١٦٨٠)، وأبو داود (١٦٩٥)، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٢٨٩)، والحاكم (٧٢٦٨)–، وابن حبان (٤٤٣)، من طريق **ابن المبارك.**

كلاهما (عبد الرزاق، وابن المبارك[١٣])، عن معمر، به، لكن بتسميته (الرَّدَّاد).

<u>دراسته والحكم عليه:</u>

تبين من التخريج أن هذا الحديث مداره على شعيب بن أبي حمزة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمة، أنَّ أبا رَدَّاد[١٤] أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **بشر بن شعيب.**

الوجه الثاني: شُعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أبي سلمةَ، أنَّ أبا مالكٍ اللَّيْثي[١٥] أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **أبي اليمان.**

ومما تقدم يظهر أن الاختلاف في اسم الراوي فمرّة رواه بشر عن أبيه شعيب باسم: (أبي رَدَّاد)، ورواه أبو اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة باسم: (أبي مالكٍ اللَّيْثي).

والذي يظهر بأنَّ كلا الوجهين صحيحٌ عن شعيب، وأنَّهما راوٍ واحدٌ؛ للقرائن التالية:

١- كلاهما من بني لَيْثٍ.

٢- كلاهما مدني يسكن المدينة.

٣- جميع الروايات ساقَتِ الحديثَ نفسَه، من روايتي ابنه بشر وأبي اليمان، وهما مِن أَشهَر مَن رَوَى عنه.

٤- تصريح الإمام أحمد بن حنبل بقوله :«رَدَّادٌ اللَّيْثي: أبو مالك»[١٦]؛ وهو نص صريح في اتحادهما.

وتوبع شعيب بن أبي حمزة على هذا الوجه؛ تابَعَه: محمد بن أبي عتيق، ومعمر، وعبيد الله بن أبي زياد، ومعاوية بن يحيى الصَّفَدي.

قال المديني: «الزهري رواه عن أبي سلمةَ، عن أبي روَّاد اللَّيْثي، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، وهو عندي الصواب»[١٧]؛ فالمديني يرى ترجيحَ هذا الوجهِ.

وقال الترمذي: «وروى معمر هذا الحديث: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن ردَّاد اللَّيْثي، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ. ومعمر كذا يقول؛ قال محمد: وحديث معمر خطأ»[١٨]، ولعلَّ -والله أعلم- تخطئة البخاري لرواية معمر على الوجه الذي رُوي بتسميته "الرداد"، والصواب فيه: "أبو الرَّدَّاد".

قال ابن حجر: «قلت: وكذا قال أبو حاتم الرازي: أنَّ المعروف أبو سلمة، عن عبد الرحمن. وأمَّا أبو الرَّدَّاد اللَّيثي؛ فإنَّ له في القصة ذِكرًا؛ إلَّا أنَّ رواية شعيبِ بن أبي حمزة، تُقوِّي رواية معمر، ولكن قول معمر: "رداد"، خطأ، وللمتن مُتابِعٌ»[١٩].

قال الدارقطني في خاتمة المسألة مرجحًا رواية شعيب بن أبي حمزة: «والصواب حديث محمد بن أبي عتيق، ومَن تابعه»، ويظهر – مع اتحاد الراوي – أن التسمية الصحيحة له هي: **أبو الرَّدَّاد**، إذ بها اشتهر وعُرف، والله أعلم.

يتخلص مما ذكر آنفا: أن الحديث من وجهه الراجح، صحيحُ الإسناد.

المبحث الثالث:
حديث جابر ﷺ في دعاء الاستفتاح.

جاء في "العلل" للدارقطني (١٣/٣٣١):

٣٢٠٧- وسُئل عن حديث محمد بن المُنكَدِر، عن جابر ﷺ، كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاةَ كبَّر، ثم قال: «**إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي... الحديث**».

فقال: يرويه شعيب بن أبي حمزة، واختُلِف عنه؛

فرواه أبو حَيْوَةَ شُرَيح بن يزيدَ الحَضْرَمي، عن شُعيب، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ.

وغيره يرويه عن شُعيب، عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ.

والمحفوظ: عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ.

وقال أيضًا "العلل" (٨/١٢):

٣٣٨١- وسُئل عن حديث محمد بن مسلمةﷺ، كان رسول الله ﷺ «**إِذَا قَامَ يُصَلِّي، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي... الحديث**».

فقال: يرويه شُعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن أبي فروة، ومحمد بن المُنكَدِر، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ.

<u>مدار الحديث وأوجه الاختلاف إجمالًا:</u>

الحديث يرويه شعيب بن أبي حمزة، واختُلِف عنه، في زيادة راوٍ ونَقْصِه، وفي صحابي الحديث، على ثلاثة أوجه:

١. شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ.
٢. شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ.
٣. شعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن أبي فروة، ومحمد بن المنكدر، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ٣٣١/٧، وفي "السنن" (١١٣٩٩)، وحرب الكِرْماني في "مسائله" (٧٨١)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦١)، و"المجتبى" (٩٠٨)، والطبراني في "الدعاء" (٤٩٩)، و"الشاميين" (٢٩٧٤)، وأبو أحمد الحاكم في "فوائده" (٤٦)، والشجري في "الأمالي الخميسية" (١١٠٨)، من طريق **أبي حَيْوَةَ شُرَيح بن يزيد الحَضْرَمي**.

والبيهقي في "الكبرى" (٢٣٥١)، من طريق **بشر بن شُعيب**.

كلاهما (شريح بن يزيد[٢٠]، وبشر بن شعيب[٢١])، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ.

قال النسائي: «هو حديث حمصي، رجع إلى المدينة، ثم إلى مكة».

- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ٣٣١/٧، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٩٣)، وابن قانع في "الصحابة" (١٩٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٥١٥)، من طريق **محمد بن حمير**[٢٢]، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ.
- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ١٢/٨، من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن أبي فروة، ومحمد بن المنكدر، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ.
- أخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٦٠)، و"المجتبى" (٩١٠)، وحرب الكِرْماني في "مسائله" (٧٨٠)، من طريق **محمد بن حمير**، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، وآخر قبلَه عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ.

إلَّا أنَّ في رواية حربٍ الكِرْماني وَرَدَ مصرَّحًا بذكر اسم شيخ شعيبٍ الآخَر: وهو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.

- أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٠١)، و"المجتبى" (١١٣٨)، والطبراني في "الكبير" (٥١٦)، وفي "الدعاء" (٥٦٨)، وفي "الشاميين" (٣٣٦٤)، من طريق **أبي حَيْوَةَ شُرَيح بن يزيدَ الحَضْرَمي**، عن شعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ.
- وذكره ابن رجب –معلقًا– في "شرح علل الترمذي" ١٧٢/١، من طريق **أبي معاوية**، عن شعيب بن أبي حمزة، به.

قال الدارقطني: «والمحفوظ: عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ».

- أخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٤٧)، والشافعي في "مسنده" (ص:٣٥)، و(ص:٤٦)، وابنُ أبي شيبة في "المصنف" (٢٤١٤)، وأحمد (٨٠٣)، وفي "فضائل الصحابة" (١١٨٨)، والدارمي في "المسند" (١٢٥٨)، ومسلم (٧٧١)، والمزني في "السنن المأثورة" (٢٨٣)، و(٢٨٤)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢١)، و(٣٤٢٢)، و(٣٤٢٣)، والبزَّار في "المسند"

(٥٣٦)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦٣)، و"المجتبى" (٩٠٩)، وأبو يعلى الموصلي في "المسند" (٢٨٥)، و(٥٧٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٧٩)، وابن خزيمة (٤٦٢)، من طرقٍ عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ.

النظر في الاختلاف:

تبين من التخريج أن هذا الحديث مداره على شعيب بن أبي حمزة، واختلف عنه على خمسة أوجه، وهي كالتالي:

الوجه الأول: شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **شريح بن يزيد، وبشر بن شعيب**.

الوجه الثاني: شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **محمد حمير**.

الوجه الثالث: شعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن أبي فروة، ومحمد بن المنكدر، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، عن النبي ﷺ. وهذه الرواية: **علقها الدارقطني**.

الوجه الرابع: شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر، وإسحاق بن أبي فروة، عن عبد الرحمن الأعرج، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ. وهذه رواية: **محمد بن حمير**.

الوجه الخامس: شُعيب بن أبي حمزة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة ﷺ، عن النبي ﷺ. وهذه رواية: ما رواه **شريح بن يزيد، وأبو معاوية**.

تبيَّن من خلال التخريج والدراسة، أنَّ شعيب بن أبي حمزة روى هذا الحديثَ عن شيخِه إسحاقَ بنِ عبدِ الله بن أبي فروة[٢٣]، وهو الذي عليه عُهدَةُ هذا الاختلافِ والاضطراب الحاصل، وقد جلَّى هذا الأمرَ الخفيَّ الدَّقِيق أبو حاتم في "العلل": «وأمَّا حديث جابر؛ فرواه شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وقد طعن فيها، وكان عَرَضَ شعيبٌ على ابن المنكدر كتابًا، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضًا وأنكر بعضًا، وقال لابنه أو لابن أخيه: اكتب هذه الأحاديثَ، فدوَّن شعيبٌ ذلك الكتابَ، ولم يثبت روايةُ شُعَيبٍ تلك الأحاديثَ على الناس، وعرض عليَّ بعض تلك الأحاديث، فرأيتُها مشابهةً لحديث إسحاقَ بنِ أبي فَرْوَةَ»[٢٤].

واستوضح ابنُ رجبٍ في "شرح علل الترمذي" كلامَه هذا، ومثَّل عليه بحديث الدراسةِ، فقال: «ومِصداقُ ذلك؛ ما ذكره أبو حاتم: أنَّ شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المنكدر عن جابرٍ حديثَ الاستفتاحِ في الصلاة، بنحو سياقِ حديثِ علي.

ورُوي عن شعيب، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة؛ فرجع الحديثَ إلى الأعرج.

وإنما رواه الناسُ عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.

ومن جملة مَن رواه عن الأعرج بهذا الإسناد: إسحاق ابن أبي فروة. وقيل: إنَّه رواه عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج.

ورُوي عن محمد بن حِمْيَر، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فروة وابن المنكدر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة. ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة.

فظهر بهذا، أنَّ الحديث عند شعيب: "عن ابن أبي فروة". وكذا قال أبو حاتم الرازي: "هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فروة، يرويه شعيب عنه".

وحاصلُ الأمرِ، أنَّ حديث الاستفتاح رواه شعيب، عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر[٢٥]؛ فمنهم مَن ترك إسحاق وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنَّى عنه، فقال: عن ابن المنكدر وآخَر. وكذا وقع في "سنن النسائي"، وهذا ممَّا لا يجوز فِعلُه؛ وهو أن يروي الرجل حديثًا عن اثنين؛ أحدهما: مطعونٌ فيه، والآخَر: ثقةٌ، فيترك ذكر المطعونِ فيه ويذكر الثقةَ. وقد نَصَّ الإمام أحمد على ذلك، وعلَّله بأنَّه ربما كان في حديث الضعيفِ شيءٌ ليس في حديث الثقةِ، وهو كما قال؛ فإنَّه ربما كان سياقُ الحديثِ للضعيف، وحديث الآخر محمولًا عليه.

فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر، ويرجع إلى حديث الأعرج.

ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.

وهذا الاضطراب في الحديث، الظاهر أنَّه من ابن أبي فروةَ؛ لسُوءِ حِفْظِه، وكثرةِ اضطرابه في الأحاديث، وهو يروي عن ابن المنكدر»[٢٦].

فالراجح في هذا الحديثِ روايةُ مَن رواه عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، كما نص عليه الدارقطني[٢٧]، وقال البزَّار: «وهذا الكلام قد رواه نحوه وقريبًا منه، محمد بن مسلمة، وأبو رافع، وجابر، وأتمُّهم لهذا الحديثِ كلامًا وأَصَحُّه إسنادًا، حديثُ علي ﷺ»[٢٨].

يتخلص مما ذكر آنفا: بعد النظر في طرق الحديث ومناقشة أقوال النقاد يتبيّن أنَّ **علة الحديث** راجعة إلى إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة؛ فقد دار الاضطراب عليه، وتفرّع عنه اختلافُ الطرق، فمرةً أُسند عن ابن المنكدر، وأخرى عُزي إلى الأعرج، وأخرى جُمع بينهما. وهذا الصنيع هو عين ما أنكره أبو حاتم الرازي، وأوضحه ابن رجب رحمه الله.

وعليه، فالإسناد الذي يرويه شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر (مع إسحاق بن أبي فروة) **إسناد ضعيف**، لا يثبت عن النبي ﷺ، إذ العهدة فيه على إسحاق، وهو متروك الحديث عند النقاد.

وأما **الوجه الصحيح المحفوظ** فهو ما رواه الثقات عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب ﷺ، كما رجّحه النسائي والدارقطني وغيرهما، وأكّد البزّار أن أصحّ من ورد عنه هذا الحديث هو علي ﷺ .

فالصواب إذن: أن الحديث ثابت من رواية علي بن أبي طالب ﷺ بالإسناد الصحيح، وأما ما رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فروة فهو **خطأ ووهْم** لا يُعوَّل عليه.

المبحث الرابع:
حديث أم حبيبة في الشفاعة.

جاء في "العلل" للدارقطني (١٥/٢٧١):

٤٠٢٤- وسُئل عن حديث أنسِ بنِ مالك ﷺ، عن أم حبيبة ف، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أُرِيتُ مَا تَلْقَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي،**

وَسَفْكَ بَعْضِهِمْ دِمَاءَ بَعْضٍ، وَسَبَقَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا سَبَقَ لِلْأُمَمِ قَبْلَهُمْ، فَسَأَلْتُ أَنْ يُولِيَنِي شَفَاعَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيهِمْ، فَفَعَلَ».

فقال: يرويه شعيب بن أبي حمزة، واختُلِف عنه؛ فرواه أبو اليَمَان عنه على وجهين؛ حدَّث به عنه مُرَّةُ، عن شعيب، عن الزهري، عن أنس ﷺ، عن أم حبيبة ڤ؛ وحدَّث به عن شعيب، عن ابن أبي حسين، وليس بمحفوظٍ حديثُ الزهري، وحديثُ ابنِ أبي حسين أَشبَهُ، حدَّثَنَاهُ الشافعي، قال: حدثنا إبراهيم بن الهيثم البَلَدي، قال: حدَّثَنَا أبو اليَمَان، قال: حدَّثَنَا شعيب، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أُمِّ حبيبةَ ڤ زوجِ النبي ﷺ، قال رسول الله ﷺ بذلك.

مدار الحديث وأوجه الاختلاف إجمالًا:

الحديث يرويه شُعيب بن أبي حمزةَ، واختُلِف عنه، في إبدال راوٍ براوٍ، على وجهين:

١. شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ.
٢. شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي حسين، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

- أخرجه الدارقطني –معلقًا– في "العلل" ٢٧١/٩، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٧٧)، عن **عقبة بن مُكْرَمٍ**.

وفي "الآحاد والمثاني" (٣٠٧٧)، و"السنة" (٢١٥)، و(٨٠٠)، و"الديات" (ص:٢٠)، عن **دُحَيم**.

وابن خزيمة في "التوحيد" ٦٥٧/٢، عن **علي بن سعيد النَّسَائي،**

والطبراني في "الأوسط" (٤٦٤٨)، وفي "الشاميين" (٢٩٩٠)، وفي "الكبير" (٤٠٩)، عن **أبي زُرعةَ الدِّمَشقي**.

والحاكم (٢٢٧)، من طريق **محمد بن إسحاق الصَّغَاني، وعلي بن محمد بن عيسى** –ومن طريقه: البيهقي في "البعث والنشور" (٥٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" ٧٠/١٥–.

وابن بشران في "الأمالي" (١٥٩)، وابن العديم في "بغية الطلب"[٢٩] ٢٩٦/١، من طريق **إبراهيم بن حسين بن علي**.

وابن عبد البر في "التمهيد" ٦٨/١٩، من طريق **يحيى بن مَعِين**.

جميعُهم (عقبةُ بنُ مُكْرَم[٣٠]، ودُحَيم[٣١]، وعلي بن سعيد[٣٢]، وأبو زُرعة الدمشقي[٣٣]، ومحمد بن إسحاق[٣٤]، وعلي بن محمد[٣٥]، وإبراهيم بن حسين[٣٦]، ويحيى بن معين)، عن أبي اليَمَان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ.

قال ابن خزيمة: «قد اختُلِف عن أبي اليَمَان في هذا الإسنادِ، فرَوَى بعضُهم هذا الخبرَ عن أبي اليمان، عن شعيب، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين؛ وقال بعضُهم: عن الزهري».

وقال الطبراني: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن الزهري إلَّا شعيبٌ، تفرَّدَ به: أبو اليمان»[٣٧].

وقال البيهقي: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، ورواه أبو اليمان مَرَّةً عن شعيب، عن ابن أبي الحسين، عن أنس».

- أخرجه الدارقطني في "العلل" ٢١٧/٩، من طريق **إبراهيم بن الهيثم البَلَدي**.

وأحمد (٢٧٤١٠)، والطبراني في "الكبير" (٤١٠)، عن **أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَةَ**.

جميعُهم (أحمد، وأحمد بن عبد الوهاب[٣٨]، وإبراهيم بن الهيثم[٣٩])، عن أبي اليَمَان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي حسين، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ.

«قال عبد الله: قلت لأبي: هاهنا قومٌ يُحدِّثُون به عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، قال: ليس هذا من حديثِ الزُّهري، إنما هو من حديث ابنِ أبي حسين».

دراسته والحكم عليه:

تبين من التخريج أن هذا الحديث مداره على شعيب بن أبي حمزة، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **أبو اليمان**، رواها عنه: (عقبةُ بن مُكْرَم، ودُحَيم، وعلي بن سعيد، وأبو زُرعة الدمشقي، ومحمد بن إسحاق، وعلي بن محمد، وإبراهيم بن حسين، ويحيى بن مَعِين).

الوجه الثاني: شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي حسين[٤٠]، عن أنس بن مالك ﷺ، عن أم حبيبة ڤ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية: **أبو اليمان**، رواها عنه: (أحمد، وأحمد بن عبد الوهاب، وإبراهيم بن الهيثم).

وبالنظر في الاختلاف على شعيب بن أبي حمزة الذي يرويه أبي اليمان عنه، في إبدال راوٍ براوٍ، تبين رجحان الوجه الثاني عنه؛ للقرائن التالية:

١- تصريح أبي اليَمَانِ بخَطَئِه، ودخول حديثٍ في حديث عليه؛ نتيجةَ لُصُوقِ حديثِ ابنِ أبي حسين بحديث الزهري، فدخل عليه الخطأ؛ قال أبو زُرعة الدمشقي: سألت أحمد، «وقال لي: كتاب شعيب، عن أبي حسين، اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقٌ بكتاب الزهري، قال: وبَلَغَني أنَّ أبا اليمان قد اتُّهِم[٤١]، وليس له أصلٌ، كأنَّه يذهب إلى أنَّه اختلط بكتاب الزهري؛ إذ كان به ملصقًا، ورأيته كأنَّه يَعْذِرُ أبا اليَمَانِ ولا يحمل[٤٢]»[٤٣].

٢- تفرُّد أبي اليمان بروايته عن شعيب، عن الزهري بهذا الوجه، فلم يَأْتِ أحدٌ من أصحاب الزهري بما أتى عليه.

٣- في روايته عن الزهري سَلَكَ أبو اليمان الجادَّةَ؛ لو كان عند الزهري لَاشتَهَرَ عنه.

٤- ثبوت تَلْقِينِهِ لرواية الزهري، وهي التي كانت في آخر روايتِهِ لهذا الحديثِ.

«وقال البَرْدَعي في موضعٍ آخَر: قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنسٍ عن أُمِّ حبيبةَ ڤ: حَدَّثَكم به أبو اليمان، وقال: عن ابن أبي حسين؟ فقال لي محمد بن يحيى: نعم حدَّثَنا به من أصله عن ابن أبي حسين. فقلت: حدَّثَنا به غيرُ واحدٍ عن أبي اليمان؛ يَعني: عن شعيب، وقالوا: عن الزهري، قال: لُقنوه عن الزهري. قلت: فيحيى بن مَعِين رَحَلَ إليه قبلَك أو بعدَك؛ وذاك أنَّ يحيى روى هذا عن أبي اليَمَانِ، فقال: عن الزهري؟ فقال لي محمد بن يحيى: رَحَلَ إليه بعدي»[٤٤].

أمَّا ما ذكره الحاكم بقوله: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه، والعِلَّةُ عندَهما فيه أنَّ أبا اليمان حدَّث به مرَّتَين، فقال مرةً: عن شعيب، عن الزهري، عن أنس. وقال مرةً: عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس. وقد قدَّمْنا القولَ في مثل هذا أنَّه لا يُنكر أن يكون الحديثُ عند إمامٍ من الأئمة عن شيخين؛ فمرَّةً يُحدِّث به عن هذا، ومرةً عن ذاك، وقد حدَّثَني أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن عمر، ثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا إبراهيم بن هانئ

النَّيْسَابوري. قال: **قال لنا أبو اليَمَان:** الحديثُ حديثُ الزهري، والذي حدَّثتُكم عن ابن أبي حسين، غَلِطْتُ فيه بورقةٍ قَلَبْتُها. قال الحاكم: هذا كالأَخْذِ باليد؛ فإنَّ إبراهيم بن هانئ ثقةٌ مأمون»(٤٥).

وذكره ابنُ مَعِين بقوله: «أنا **سألت أبا اليمان، فقال:** الحديثُ حديثُ الزُّهري، فمَن كَتَبَه عنِّي من حديث الزهري فقد أصاب، ومَن كَتَبَهُ عنِّي من حديث ابن أبي حسين فهو خطأ، إنَّما كتبتُه في آخر حديث ابن أبي حسين، فغلطتُ فحدَّثتُ به من حديث ابن أبي حسين، وهو صحيحٌ من حديث الزهري؛ هكذا قال يحيى»(٤٦).

يُجاب عنه: بأنَّ تخليطَ أبي اليمان ظهر في هذه الروايةِ؛ فمرَّةً يحكم بصحة هذا الوجهِ، ومرةً يُخطِّئُه؛ ولكنَّ الذي عليه القولُ أنَّ رواية الزهري خطأ، لتفرُّدِه ولا قائلَ بها غيرُه؛ قال الذهبي: «تعيَّن أنَّ الحديث وهم فيه أبو اليَمَان، وصمَّم على الوهم؛ لأنَّ الكبار حَكَمُوا بأنَّ الحديثَ ما هو عند الزهري، والله أعلم»(٤٧).

يتخلص مما ذكر آنفا: أن الحديث من وجهه الراجح من طريق ابن أبي حسين، صحيحُ الإسناد.

الخاتمة:

في ختام بحثي أحمد الله حمدا لا ينقضي، وأشكره شكرًا لا ينتهي، أن وفقني لإتمام البحث وإنجازه، وأسأله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم موجبًا لرضوانه العظيم.

كما أحب أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١- شعيب بن أبي حمزة من الرواة الثقات، وعدد أحاديثه التي ذكر الدارقطني فيها اختلافًا أربعة.

٢- تنوعت أجناس علل حديث شعيب بن أبي حمزة ما بين الزيادة والنقص، والإبدال في رواة الأحاديث.

٣- تبين بأن مجموع أحاديث شعيب بن أبي حمزة دائرة في الصحيح، والذي سقط عن رتبة الصحيح منه، سببه الرواة عنه.

٤- نص الدارقطني في ذكر الاختلاف في مجموع أحاديث شعيب بن أبي حمزة على اثنين بيّن المحفوظ فيهما، واثنين ذكرهما دون ترجيح.

٥- ظهر بأن من أخص أصحاب شعيب بن أبي حمزة ابنه بشر، وتلميذه أبا اليمان.

وأوصي بالحرص على دراسة مرويات الرواة الثقات المتفرقة في بطون كتب العلل في دراسات نقدية مستقلة.

الهوامش:

(١) ينظر: ابن سعد، **الطبقات**، ج٧، ص٣٣٠. ابن معين، **التاريخ والعلل**، ج٢، ص ٢٨٧. العجلي، **الثقات**، ص ٢٢١. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٣٤٤. ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص٤٣٨. ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص ١١٢. الخليلي، **الإرشاد**، ج١، ص١٩٩. ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٢٣، ص٨٩. أحمد، **العلل ومعرفة الرجال**، ج٢، ص٤٩٦.

(٢) عمرو بن عثمان بن سعيد القرشي مولاهم، أبو حفص الحمصي، صدوق. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٢٤. عبد الرحمن بن جابر الطائي الحمصي. روى عن: بشر بن شعيب بن أبي حمزة، وعنه: الطبراني. هذا الذي وقفت فيه على

ترجمته، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل. الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج٦، ٧٧١.

(٣) عمران بن بكار بن راشد الكلاعي البراد، الحمصي، صدوق. أبو حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٦، ص٢٩٤.

(٤) الدارقطني، **العلل**، ج١، ص١١٨.

(٥) الدارقطني، **العلل**، ج١، ص١١٨.

(٦) الدارقطني، **العلل**، ج١، ص١١٨.

(٧) بشر بن شعيب ابن أبي حمزة بن دينار القرشي مولاهم، أبو القاسم الحمصي، ثقة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٢٣.

(٨) الحكم ابن نافع البَهراني، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٧٦.

(٩) محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، التيمي المدني، مقبول. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٩٠.

(١٠) معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٤١.

(١١) عبيد الله بن أبي زياد الرُّصَافي، صدوق. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٧١.

(١٢) معاوية بن يحيى الصَّدَفي، أبو روح الدمشقي، سكن الري، ضعيفٌ، وما حدَّث بالشام أحسنُ ممَّا حدَّث بالري. ابن حجر، **تقريب تقريب التهذيب**، ص٥٣٨.

(١٣) عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٢٠.

(١٤) ردَّاد الليثي، والأصوب: أبو رَدَّاد، ولا يُعرَف له اسمٌ، مشهورٌ بكُنْيَتِه، عدَّه في الصحابة: ابن حبان، والأزدي، وأبو أحمد الحاكم، وابن مَنْدَه، وأبو نُعَيم، وابن عبد البَر، وابن الأثير، وليس له رواية إلَّا هذا الحديث. ابن حبان، **الثقات**، ج٣، ص٥٤٥. الأزدي، **الكنى لمن لا يُعرَف له اسم**، ص٣٠. أبي أحمد الحاكم، **الأسامي والكنى**، ج٥، ص١٨. وابن منده، **الصحابة**، ص٨٦٢. أبو النعيم، **الصحابة**، ج٥، ص٢٨٩٣. ابن عبد البر، **الاستيعاب**، ج، ص١٦٥٧. ابن الأثير، **أسد الغابة**، ج٦، ص١٠٦.

(١٥) لم أقف على من ترجم له؛ إلَّا ما ذكره العجلي بقوله: «أبو مالك الليثي: مدنيٌّ، تابعيٌّ، ثقةٌ». العجلي، **الثقات**، ص٥٠٩.

(١٦) أحمد بن حنبل، **العلل**– رواية عبد الله، ٤٦٣٥.

(١٧) المديني، **العلل**، ص٨٤.

(١٨) الترمذي، **الجامع**، ج٤، ص٣١٦.

(١٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص٢٧١.

(٢٠) شريح بن يزيد الحضرمي، أبو حيوة الحمصي، ثقة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٦.

(٢١) بشر بن شعيب ابن أبي حمزة دينار، القرشي مولاهم، أبو القاسم الحمصي، ثقة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٢٣.

(٢٢) محمد بن حمير بن أنيس السليحي، الحمصي، صدوق. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٧٥.

(٢٣) إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني، متروك، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٠٢.

(٢٤) ابن أبي حاتم، **العلل**، ج٥، ص٣٢٠.

(٢٥) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي المدني، ثقة فاضل. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٠٨.

(٢٦) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج١، ص١٦٦.

(٢٧) الدارقطني، **العلل**، ج٧، ص٣٣١.

(٢٨) البزار، **المسند**، ج٢، ص١٦٨.

(٢٩) تصحَّف في المطبوع اسم: أنس بن مالك ﷺ، إلى: الحسن بن مالك، وهو خطأ؛ لمجموع الأسانيد التي ذكرته من رواية أنس بن مالك ﷺ.

(٣٠) عقبة بن مُكْرَم العَمِّي، أبو عبد الملك البصري، ثقة. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٩٥.

(٣١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، الدمشقي، أبو سعيد لقبه دحيم ثقة حافظ متقن. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٣٥.

(٣٢) علي بن سعيد بن جرير النسائي، نزيل نيسابور، صدوق، صاحبُ حديثٍ. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٠١.

(٣٣) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري، أبو زُرعة الدمشقي، ثقةٌ حافظٌ مُصنِّف. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٤٧.

(٣٤) محمد بن إسحاق الصغاني، أبو بكر، نزيل بغداد، ثقة ثبت. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٤٦٧.

(٣٥) علي بن محمد بن عيسى الجَكَّاني، كُنيَتُه أبو الحسن، من أهل هَرَاةَ، يروي عن أبي اليمان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: ثقةٌ، متَّفَق عليه. ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص٤٧٧، الخليلي، **الإرشاد**، ج٣، ص٨٧٣.

(٣٦) إبراهيم بن الحسين الهَمْداني، أبو إسحاق، الذي يقال له: ابن دَيْزِيل، كبيرٌ في هذا الشأنِ، وهو أحدُ الثِّقاتِ الأثباتِ، ذكره ابن حبان في الثقات. ينظر: ابن حبان، **الثقات**، ج٨، ص٨٦، الخليلي، **الإرشاد**، ج٢، ص٦٤٨، ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج٦، ص٣٨٧.

(٣٧) الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج٥، ص٥٣.

(٣٨) أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، يكنى أبا عبد الله، صدوق. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٨٢.

(٣٩) إبراهيم بن الهيثم بن المهلب، أبو إسحاقَ البَلَدي؛ قال الخطيب: عندنا ثقةٌ ثبتٌ، لا يختلف شيوخُنا فيه. الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٧، ص١٦٤.

(٤٠) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي النوفلي، ثقة، عالم بالمناسك. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٦٩٨.

(٤١) هكذا بالمخطوط (٤٩/ب)، ولعل الصواب: «قد وهم»؛ لمناسبتها للسياق.

(٤٢) بمعنى لا يؤثر هذا الخطأ في درجة أبي اليمان، له عُذرٌ فيه، وليس خطأً في حِفْظِه. وقوله: «لا يحمل»، هكذا بالمخطوط (٤٩/ب)، ولعل العبارة الصحيحة: «ولا يحتمل»، والمقصود: لا يحتمل من حديث الزهري.

(٤٣) أبو زرعة الدمشقي، **الفوائد المعلَّلة**، ص:٢٤٩.

(٤٤) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج٧، ص١٥٠.

(٤٥) الحاكم، **المستدرك**، ج١، ص١٣٨.

(٤٦) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ج١٥، ص٧٣.

(٤٧) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٠، ص٣٢٣.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، العلل. تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط١، د. م، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل. ط١، بحيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة. د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة، ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦- ١٩٨٦م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب. ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ.
- ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، د.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات. تحقيق: تحت إشراف الدكتور محمد عبد المعيد خان. ط١، حيدر آباد: دار المعارف الهندية، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي. ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م- ٢٠٠٩م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي. تحقيق: بشار عواد. د. ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- الخليلي، خليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ.
- الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد. تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. ط١، د.م، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.
- العجلي، أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات. ط١، د.م، دار الباز، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. د.

ط، القاهرة: دار الحرمين، د. ت.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

References and Sources:

- Abu Nuʿaym, Ahmad ibn ʿAbd Allah. *Maʿrifat al-Ṣaḥābah*. Edited by ʿAdil ibn Yusuf al-ʿAzzazi. 1st ed., Riyadh: Dar al-Watan, 1419 AH / 1998 CE.
- Ibn Abi Hatim, ʿAbd al-Rahman ibn Muhammad. *al-ʿIlal*. Edited by a team of researchers under the supervision of Saʿd ibn ʿAbd Allah al-Ḥumayd and Khalid ibn ʿAbd al-Rahman al-Juraysi. 1st ed., n.p.: al-Ḥumaidi Press, 1427 AH / 2006 CE.
- Ibn Abi Hatim, ʿAbd al-Rahman ibn Muhammad. *al-Jarḥ wa al-Taʿdīl*. 1st ed., Hyderabad: Majlis Daʾirat al-Maʿarif al-ʿUthmaniyyah, 1271 AH / 1952 CE.
- Ibn al-Athir, ʿAli ibn Abi al-Karam. *Usd al-Ghābah fī Maʿrifat al-Ṣaḥābah*. n.ed., Beirut: Dar al-Fikr, 1409 AH / 1989 CE.
- Ibn Ḥajar, Ahmad ibn ʿAli. *Taqrīb al-Tahdhīb*. Edited by Muhammad ʿAwwāmah. 1st ed., Syria: Dar al-Rashid, 1406 AH / 1986 CE.
- Ibn Ḥajar, Ahmad ibn ʿAli. *Tahdhīb al-Tahdhīb*. 1st ed., India: Daʾirat al-Maʿārif al-Niẓāmiyyah Press, 1326 AH.
- Ibn Saʿd, Muhammad ibn Saʿd. *al-Ṭabaqāt al-Kubrā*. Edited by Muhammad ʿAbd al-Qadir ʿAṭā. 1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1410 AH / 1990 CE.
- Ibn ʿAsakir, ʿAli ibn al-Ḥasan. *Tārīkh Dimashq*. Edited by ʿAmr ibn Gharāmah al-ʿUmrawi. n.p.: Dar al-Fikr, 1415 AH / 1995 CE.
- Ibn ʿAbd al-Barr, Yusuf ibn ʿAbd Allah. *al-Istiʿāb fī Maʿrifat al-Aṣḥāb*. Edited by ʿAli Muhammad al-Bajjāwi. 1st ed., Beirut: Dar al-Jil, 1412 AH / 1992 CE.
- Ibn Ḥibbān, Muhammad ibn Ḥibbān. *al-Thiqāt*. Supervised by Muhammad ʿAbd al-Muʿīd Khan. 1st ed., Hyderabad: Dar al-Maʿārif al-Hindiyyah, 1393 AH / 1973 CE.
- al-Bazzār, Ahmad ibn ʿAmr. *Musnad al-Bazzār*. Edited by Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allah, ʿAdil ibn Saʿd, and Ṣabrī ʿAbd al-Khaliq al-Shāfiʿī. 1st ed., Medina: Maktabat al-ʿUlūm wa al-Ḥikam, 1988–2009 CE.
- al-Tirmidhi, Muhammad ibn ʿĪsā. *Jāmiʿ al-Tirmidhi*. Edited by Bashshār ʿAwwād. n.ed., Beirut: Dar al-Gharb al-Islāmī, 1998 CE.
- al-Ḥākim, Muhammad ibn ʿAbd Allah. *al-Mustadrak ʿala al-Ṣaḥīḥayn*. Edited by Mustafa ʿAbd al-

Qadir ʿAṭā. 1st ed., Beirut: Dar al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1411 AH / 1990 CE.

- al-Khalīlī, Khalīl ibn ʿAbd Allah. *al-Irshād fī Maʿrifat ʿUlamāʾ al-Ḥadīth*. Edited by Dr. Muhammad Saʿīd ʿUmar Idrīs. 1st ed., Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1409 AH.
- al-Khaṭīb, Ahmad ibn ʿAli. *Tārīkh Baghdād*. Edited by Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. 1st ed., Beirut: Dar al-Gharb al-Islāmī, 1422 AH / 2002 CE.
- al-Dāraqutnī, ʿAli ibn ʿUmar. *al-ʿIlal al-Wāridah fī al-Aḥādīth al-Nabawiyyah*. Edited by Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allah al-Salafī. 1st ed., Riyadh: Dar Ṭayyibah, 1405 AH / 1985 CE.
- al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad. *Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa al-Aʿlām*. Edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. 1st ed., n.p.: Dar al-Gharb al-Islāmī, 2003 CE.
- al-ʿAjlī, Ahmad ibn ʿAbd Allah. *Tārīkh al-Thiqāt*. 1st ed., n.p.: Dar al-Bāz, 1405 AH / 1984 CE.
- al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Ahmad. *al-Muʿjam al-Awsaṭ*. Edited by Ṭāriq ibn ʿAwad Allah and ʿAbd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī. n.ed., Cairo: Dar al-Ḥaramayn, n.d.
- al-Mizzī, Yusuf ibn ʿAbd al-Raḥmān. *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl*. Edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. 1st ed., Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1400 AH / 1980 CE.
- Ibn Rajab, ʿAbd al-Rahman ibn Ahmad. *Sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī*. Edited by Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd. 1st ed., Jordan: Maktabat al-Manār, 1407 AH / 1987 CE.